

: مقرر القانون الدولي الخاص الانتهاء من دراسة هذه الوحدة تحقيق الأهداف التالية: أن يتمكن من التمييز بين الأجنبي واللاجئ السياسي وعديم الجنسية. أن يدرك المقصود من مركز الأجانب. أن يتعرف على أهمية دراسة مركز الأجانب. أن يتعرف على الاعتبارات التي تراعيها الدولة في تنظيم مركز الأجانب. أن يدرك حدود الدولة في تحديد مركز الأجانب. أن يتعرف على الاعتراف بالشخصية القانونية للأجنبي. أن يتعرف على الحد الأدنى من الحقوق وفق القانون الدولي. أن يتعرف على احترام المعاهدات الدولية. أن يتعرف على مبدأ المعاملة بالمثل. على مبدأ الدولة الأكثر رعاية. أن يتعرف على مبدأ التشبه بالوطنيين. أن يتعرف على الحقوق العامة التي يتمتع بها الأجنبي بالمملكة. أن يتعرف على الحقوق الخاصة التي يتمتع بها الأجنبي في المملكة. أن يتعرف على خروج الأجنبي من المملكة العربية السعودية. أول: تعريف مركز الأجانب. ثانياً: القواعد المتبعة في تنظيم مركز الأجانب. ثالثاً: حقوق والتزامات الأجانب في المملكة : مقرر القانون الدولي الخاص الخريطة الذهنية التالية توضح موضوعات الوحدة : مقرر القانون الدولي الخاص هنالك مسائل ضرورية تدفع الإنسان لأن يترك وطنه الذي ولد فيه ويذهب ليعيش ولو مؤقتاً في دولة أخرى، وفي هذه الدولة الأخرى التي يذهب لها يسمى الأجنبي باعتبار أنه لا يحمل جنسيتها. وقد كانت الدول في عهدها الأول لا تقبل الأجنبي بوجه عام، ولهذا كان الأجنبي يعامل أسوأ معاملة، فكان الأجنبي والمتاع شياً واحداً، ومثلما يباع المتاع يباع الأجنبي، الماضي لا قيمة له إلا داخل البلد الذي يحمل جنسيته. لكن مع تطور الحياة وتطور مفاهيم حقوق الإنسان، عصور يجعلون للأجانب مساحة في حياتهم، الإمبراطورية الرومانية القديمة تجعل قانوناً كاملاً يحافظ على حقوق الأجانب ويرعاها، الفهم حتى جاء الإسلام وكرم بني آدم بغض النظر عن دينهم وجنسهم؛ (وَ لَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَ حَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَ رَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَ فَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً) وفي هذه الوحدة، نتناول مركز الأجانب ونبين الحقوق والالتزامات التي تترتب عليهم، موقف المنظم بالمملكة العربية السعودية من الأجانب والنظرة التي ينظر بها المنظم بالمملكة إلى : مقرر القانون الدولي الخاص ولأ: تعريف مركز الأجانب الأجنبي عن الدولة هو من لا يتمتع بالصفة الوطنية فيها، وفقاً لأحكام الجنسية الوطنية، الجنسية دولة أخرى أو ك أن عديم الجنسية (شوقي)، وقد عرف المنظم بالمملكة العربية السعودية، (د) من المادة الثالثة منه، التمييز بين الأجنبي وعديم الجنسية واللاجئ الضابط في تحديد الأجنبي هو الجنسية، واللاجئ السياسي، في حين أن كل واحد منهم يختلف عن الآخر، أخرى نجد أن الأجنبي يكون متمتعاً بجنسية دولة ، لهذا فهو أجنبي في الدولة التي لا يحمل جنسيتها ووطني في الدولة التي يحمل جنسيتها، دولة ولا يتمتعون بأي جنسية، وهؤلاء هم عديمو الجنسية، وهم يعدون من الأجانب؛ الأجنبي بأنه من لا يحمل جنسية الدولة، خلال الجنسية ميز المنظم بين الوطني وغيره، عديم الجنسية أجنبياً، لكنه أجنبي من نوع خاص؛ الدولة الموجودة فيها بشكل مختلف عن الأجانب الآخرين من حملة الجنسيات المختلفة التعرض للتعذيب أو الاضطهاد، واللاجئ السياسي هو أجنبي، أيضاً معاملة خاصة حسب الأحكام التشريعية الداخلية والاتفاقيات الدولية المنظمة لحالة اللاجئين كان مركز الأجنبي في السابق سيئاً، وقد ظهرت العديد من العوامل، : مقرر القانون الدولي الخاص كرم الإنسان في أي موقع كان، المولى عز وجل: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَ جَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ) [الحجرات] ، وقد طبق المسلمون هذه المبادئ السامية؛ حيث قاموا بمعاملة الأجانب معاملة حسنة، تمثلت في صيانة أنفسهم وأموالهم وأعراضهم، وكفالة الحريات المختلفة لهم (خالد)، (والمقصود بمركز الأجانب هو تحديد ما للأجنبي في الدولة التي يُقيم فيها ما له من حقوق وما على من الحقوق ومجموعة أخرى تقابلها من الواجبات نحو تلك الدولة، بالشخصية القانونية، وقد كان الأجنبي قديماً كالمتاع يباع ويشترى، الآن فقد أصبح كالمواطن تقريباً له حقوق وعليه التزامات ويحرم استثناءً يقرره قانون الدولة التي يقيم فيها، ية واسعة في تحديد تلك الحقوق وبيان تلك الواجبات، يقيد بها في ذلك سوى ما تقرره الاتفاقيات الدولية التي هي طرف فيها أو ما استقر عليه العرف الدولي، ولا شك أن الدولة وهي تضع هذه القواعد تضع في عين الاعتبار ما سوف ينعكس على رعاياها المنتشرين في دول العالم فهي بذلك تضمن لهم حقوقاً تكون مماثلة لما تقرره هي للأجانب في إقليمها) وتقضي طبيعة الأمور عدم التسوية بين الوطني والأجنبي في الحقوق والالتزامات، الواجبات الأجنبي أقل شأنًا من مركز الوطني، التي تثبت للأجنبي دون البحث في المسائل المتعلقة بمزاولة هذه الحقوق، معينة في إقليم الدولة فقواعد مركز الأجانب هي التي توضح هل يحق له مزاولة هذه المهنة من عدمه حق ذاته فتختص به قوانين ونظم أهمية دراسة مركز الأجانب: قواعد مركز الأجانب هي التي توضح مبدأ ما إذا كان للأجنبي التمتع بحق من الحقوق أم ليس له ذلك، من أن هذا بمعنى أن الأجنبي قبل مباشرته أي نشاط قانوني في أثناء إقامته بدولة معينة عليه التيقن النشاط ليس ممنوعاً على الأجانب مباشرته، من بعد ذلك مشكلة تنازع القوانين؛ لأن العلاقة القانونية أصبحت أجنبية في أحد عناصرها على الأقل، ويرجع لقواعد الإسناد الوطنية لحل هذا التنازع، ي

تطبيق القانون الوطني أو قانون آخر أجنبي قد يكون هو قانون جنسية الأجنبي أو قانون دولة أخرى، أحد أطرافها الأجنبي. (شوقي، مقرر القانون الدولي الخاص) العتبارات التي تراعيها الدولة في تنظيم مركز الجاني عندما يضع المنظم نظاما داخليا ينظم به وضع الأجانب، سياسية واقتصادية وسكانية، ويهدف المنظم من وراء هذه الاعتبارات لتحقيق مصالح دولته، الاعتبارات السياسية تجعل بعض الدول تميز الأجنبي الذي ينتمي إلى دولة معادية عن غيره من الأجانب، فهذا الانتماء يبرر لها أن تتخذ ضده العديد من الإجراءات القمعية، الدولة معاملة الأجنبي معاملة خاصة، الأجانب الذين يعتنقون الفكر الماركسي ويتمثل الاعتبار السياسي أيضا في منع الأجانب من الاشتغال دولة صديقة للدولة صاحبة التشريع أن ينال معاملة حسنة متميزة عن غيره من الأجانب (خالد، قد تحتاج الدولة إلى خبراء في عدة مجالات لا يتوافرون بين الأجانب، فيتم سد النقص في المجالات التي تحتاج إلى خبرة معينة بواسطة الأجانب، تمثل موردا اقتصاديا مهما بالنسبة للدولة، هذا ما يعني أن الدولة تكون أكثر تسامحا وسخاء مع الأجانب كلما كانت في حاجة إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، خصوصا إذا كانت غنية بثرواتها الطبيعية، كاف للنهوض باستغلال تلك الثروات، وهنا تيسر الدولة دخول الأجانب إليها وإقامتهم بها (سلامة، السكان، فإنها ترغب في زيادة عدد الأجانب في إقليمها، فعند سن التشريع يجب استصحاب ذلك. (خالد، مقرر القانون الدولي الخاص القواعد المتبعة في تنظيم مركز الأجانب حدود الدولة في تحديد مركز الجاني: قد أدى تطور الحياة العملية وكثرة الاتصال بين أفراد الشعوب، ومنذ قديم الزمن، الأجنبي في حساباتهم وهم يشرعون النظم التي تنظم مجتمعاتهم، الإمبراطورية الرومانية القديمة وجد قانون الشعوب وكان قانونا يحكم تصرفات الأجانب ويقرر لهم حقوقا معينة، واستمرت الجهود، توج ذلك بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام وقته أخذت الدول تضمن تشريعاتها جملة حقوق للأجانب تختلف في جملتها من دولة لأخرى بحسب ظروفها ومدى رغبتها أو عدم رغبتها في قبول الأجانب (شوقي، والقانون الدولي هو مصدر اخت صااص الدولة في تنظيم معاملة الأجانب على إقليمها، مصدرا لبعض القيود على ممارسة الدولة لذلك الاختصاص، واستثنائية، حيث لا يمكن القول معها إن حرية الدولة في تنظيم معاملة الأجانب ليست مطلقة، المبدأ العام المعترف به، العرفي، ومن ناحية أخرى المعاهدات الدولية (سلامة، ونفصل هذه الحدود التي يجب أن تضمّنها الدولة في نظمها باعتبارها حقوقا للأجانب على النحو التالي: . ضرورة الاعتراف بالشخصي أول ما يحد حرية الدولة في تنظيم معاملة الأجانب ما تقرره مبادئ القانون الدولي العرفي من ضرورة اعتراف كل دولة للأجنبي بالشخصية القانونية، ولا تخفى معقولية هذا الحد من حرية الدولة؛ غير المتصور أن نتكلم عن تمتع الأجنبي بحق من الحقوق إذا لم نعترف له بالشخصية القانونية والأهلية م على الآتي: (لكل شخص الحق في الاعتراف بشخصيته القانونية في كل مكان) يزول عنه هذا الوصف بمجرد أنه ينتمي بجنسيته إلى دولة معينة، إن الأجنبي يشترك مع الوطني في أنهما من طبيعة إنسانية واحدة، سحب الإنسانية من الأجنبي؛ لأننا إن سمحنا بذلك نكون قد عدنا إلى عهد الرق والموت المدني. : مقرر القانون الدولي الخاص ربيعة الإسلامية قاعدة التضامن والتكافل الاجتماعي؛ يل (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سب الله وابن السبيل فريضة من الله والله أعلم حكيم) [التوبة: وقد مر سيدنا عمر رضي الله عنه على يهودي كفيف البصر يتسول، وقال: (أكلنا شبيبته، فإن تركناه في هرمه فما أنصفناه، اجعلوا رزقه في بيت المال) (سلامة، وفي هذا ما يؤكد أن الشريعة الإسلامية اعترفت للأجنبي بالشخصية القانونية، مع الأجانب أمرا واجبا دون النظر إلى ديانتهم أو جنسيتهم فيتم التعامل معهم على أساس إنسانيتهم. . الحد الأدنى من الحقوق وفق القانون الدولي: تقرر الدول هذه الحقوق باعتبارها أعضاء في الجماعة الدولية فهي ملزمة أدبيا بها إن لم تكن ملزمة قانونا، وهذا الحد قرره الكثير من الاتفاقيات الدولية، وجود هذه الحقوق للأفراد دون نصوص تحددها في التشريعات الداخلية للدول، وجود هذه الحقوق والالتزامات في المجتمع الدولي بين أشخاصه، أي بين الدول والمنظمات الدولية، الفرد فما زال تمتعه بهذه الحقوق محل خلاف في تفاصيلها، وإن تقرر ذلك الحد بصفة عامة، للدولة النزول عنه في معاملاتها مع الأجانب وإلا تعرضت للمسؤولية الدولية (القاسم، مبدأ تضافرت الجهود الدولية على إرسائه، العرفي، ومقتضاه أن هنالك حدا أدنى من الحقوق والرخص القانونية يتعين الاعتراف بها للأجانب، بحيث لا يسوغ لأية دولة أن تنزل عنه، ضت لتحمل تبعه المسؤولية الدولية، الدولية في إرساء بعض المبادئ المحددة لمعالم الحد الأدنى لحقوق الأجانب، ومؤتمر تقنين القانون الدولي بلاهاي عام السبيل وتوجت مساعيها بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أصدرته الجمعية العامة في العاشر من وقد أورد هذا الإعلان حقوقا يتعين عدم إنكارها على الفرد، تتنصل من تقريرها للأفراد بوصفهم كذلك، ودون تفريق بين الوطني والأجانب، الأدنى من التعامل المقرر بموجب العرف الدولي نتائج مهمة؛ اعتراف الدول بهذه المبادئ يعد ذا أثر كاشف لهذه الحقوق؛ القانون الدولي ومنح الاختصاص بتنظيمها للدول أعضاء الجماعة

الدولية. الحد الأدنى، يعد عملاً غير مشروع، الدولة، ولا يجوز للدول هنا أن تحتج بحريتها في تنظيم مركز الأجانب، تقرر قواعد القانون الدولي (سلامة): مقرر القانون الدولي الخاص. احترام المعاهدات الدولية: المعاهدات الدولية هو ما ترتبط به الدولة من التزامات مع دولة أخرى أو أكثر بشأن منح رعايا هذه الدول حقوقاً تتجاوز نطاق الحد الأدنى لحقوق الأجانب، أو التجارة أو الملاحة، وكذلك في معاهدات الإقامة) (شوقي، رام الاتفاق والوفاء بالعهد تجد أصلها في الشريعة الإسلامية السمحة؛ الإسلامية الإخلال بالعهود التي تبرم مع الأجانب أو دولهم، الله عليكم كفيلاً إن الله يعلم (و أفوا بعهد الله إذا عاهدتم و لا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها و قد جعلتم) و لا تكونوا كآلتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً تتخ ذون أيمانكم دخلاً بينكم أن تكون ما تفعلون (أمة هي أربى من أمة إنما يبلوكم الله به و ليبين لكم يوم القيامة ما كنتم فيه تختلفون) [النحل: الخريطة الذهنية التالية تبين الحقوق التي يجب أن تضمنها الدول في نظمها باعتبارها: مقرر القانون الدولي الخاص الوسائل الفنية لتحسين معاملة الأجانب: تلجأ الدول في سبيل تحسين معاملة الأجانب ورفع الحد الأدنى للحقوق المقررة لهم إلى عدة سبل . مبدأ المعاملة بالمثل: يعد نظام المعاملة بالمثل أو شرط التبادل من الأساليب الفنية الأكثر ذبوعاً في مجال تنظيم معاملة الموجودين على إقليم دولة معينة المعاملة ذاتها التي تعامل بها رعايا تلك الدولة الموجودين على إقليمها، فالأجنبي يتمتع بالحقوق والامتيازات ذاتها التي يتمتع بها الوطني في الدولة التي يتبعها ذلك الأجنبي والتقريب الذي يوجده شرط المعاملة بالمثل بين الوطنيين في الخارج والأجانب في داخل الدولة قد يتم من ناحية، على أساس التماثل في الحقوق، يتمتع بها الوطني في الدولة التي يتبعها ذلك الأجنبي، مهنة الطب إذا كانت دولة ذلك الأجنبي تعترف للوطنيين بالحق ذاته (سلامة)، وهذا المبدأ مسلم به في جميع أوجه التعامل الدولي، كل منها لرعايا الدول الأخرى في شتى النواحي الاقتصادية والسياسية وغيرها، الذي يمكن به حماية كل دولة لرعاياها ولشؤونها لدى الدول الأخرى، وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ينطلق حقيقة من العدالة ويجد أساسه في التشريع الإسلامي، ما عوقبتهم به و لئن صبرتم لهو خير للصابرين (الشهر الحرام بالشهر ل تعالى:]، الحرام و الحرمات قصاص فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم و اتقوا الله و اعلموا أن الله مع المتقين يعرف الفقه القانوني مبدأ آخر يمكن من خلاله تطوير معاملة الأجانب نحو الأفضل، الأدنى من الحقوق التي يعترف بها للأجانب على إقليم الدولة، وبمقتضى هذا الشرط تتعهد دولتان، بموجب معاهدة أو اتفاقية دولية، معاملة يلقاها الأجانب على الإقليم، وذلك حالاً أو مستقبلاً، معاملة مع مبدأ المعاملة بالمثل أو التبادل، وقد يكون مبدأ الدولة الأكثر رعاية خاصاً أو محدداً، يكون خاصاً عندما يحدد الموضوعات أو الجوانب الإيجارات الزراعية أو التجارية، وقد يجيء مبدأ الدولة الأفضل معاملة محدداً حينما يحدد نطاق تطبيقه، كما هو الحال مثلاً في المجال الجمركي، يوجب إبراد تحديد دقيق لكل منها إذا أريد إدراج مبدأ الدولة الأكثر رعاية في معاهدة جمركية (سلامة): مقرر القانون الدولي الخاص . مبدأ التشبيه بالوطنيين: قد تذهب الدولة الإقليمية إلى حد مساواة الأجانب الموجودين على إقليمها بالوطنيين، الفروض التي تحتاج فيها الدولة إلى الأجانب، الأمر الذي يبرر السخاء في معاملتهم، يجعلهم في درجة مساوية لمواطني الدولة، الأجانب بحيث يقومون بالتوطن في إقليم الدولة التي تشبههم بمواطنيها، لاقتصادية الحرة، تلك التي تطلق الحريات للأفراد لممارسة النشاط التجاري، تطبيق هذا المبدأ تزدهر التجارة وينتشر الاقتصاد، الوطنيون من حقوق يتجاوز الحد الأدنى للمعاملة الحسنة على النحو الذي يقره القانون الد توجيه مبادئ القانون الدولي العام، الفقهاء يتعلق بالحقوق والمزايا ولا ينصرف: مقرر القانون الدولي الخاص الخريطة الذهنية التالية توضح الوسائل الفنية لتحسين معاملة الأجانب: مقرر القانون الدولي الخاص ثالثاً: حقوق والتزامات الأجانب في المملكة طبيعة الحقوق والتزامات في المملكة المملكة العربية السعودية دولة تطبق أحكام الشريعة الإسلامية على كل قطاعات الدولة دون استثناء؛ لهذا فإننا عندما نتحدث عن حقوق والتزامات الأجانب بالمملكة، من يريد الدخول والإقامة المؤقتة في الدولة الإسلامية، فيستطيع ذلك بمقتضى عقد الأمان، مؤقت مدته سنة، ومن يعطى هذا الأمان المؤقت يسمى مستأمناً، مي إلى دولة أجنبية (دار الحرب) ويمكن تعريف المستأمن بأنه هو من يوجد بين المسلمين في ديار الإسلام من غيرهم وبغير عقيدتهم ويعيشون على أساس عقد أمان لقضاء حوائج أو القيام بأعمال مؤقتة (سلامة)، الحقوق التي يتمتع بها الأجانب في المملكة: وفي المملكة العربية بصفة خاصة مجموعة من الحقوق جرى الفقهاء على إدخالها تحت ثلاث طوائف: عامة، وسياسية، وخاصة، حق الدخول للدولة والإقامة بها والخروج منها: جرت الدول عموماً على فتح إقليمها للزائدين إليه على اختلاف أهدافهم وأغراضهم، من دخول الإقليم التجارة أو الزيارة أو العلاج، مقدماً قبل القدوم، وهذا ما يأخذ صورة التأشيرة، وقد نظمت المملكة العربية السعودية دخول الأجانب لإقليمها وفقاً لنظام الإقامة الصادر بالتصديق: مقرر القانون الدولي الخاص استيفاء الشروط والإجراءات المنصوص بها في النظام المشار إلي: وهذه المرحلة نصت عليها المادة الثانية من نظام الإقامة لعام التالي: (لا يعتبر دخول الأجنبي إلى المملكة

العربية السعودية أو خروجه منها مشروعا إلا إذا كان يحمل جواز سفر قا نونيا صادرا من حكومة بلاده أو وثيقة تعتبرها حكومة المملكة قائمة مقام الجواز، ولا يصرح بدخول الأجنبي البلاد أو النزول على أراضيها أو المرور بها ما لم يحمل جوازه القانوني أو خارج أو وثيقته تأشيرة دخول ممنوحة من السلطات القنصلية أو الدبلوماسية لحكومة جلالة الملك في ا رخصة قدوم صادرة من وزارة الخارجية في حالة قدوم الأجنبي القادم من بلاد ليس فيها ممثل لحكومة مفوضيات أو قنصليات لحكومة صاحب الجلالة أو من يقوم مقامها). الآلية التي يتم من خلالها الدخول لإقليم المملكة العربية السعودية وذلك وفقا لنص المادة لا يعتبر دخول الأجنبي إلى أراضي المملكة أو خروجه منها مشروعا إلا إذا كان: كز الحدود المعدة لذلك. من المطارات المدنية المصرح بالهبوط فيها. وفي حالة الدخول إلى أراضي المملكة من غير الطرق المذكورة لظروف قهرية كالهبوط الاضطراري ز بالطائرة أو الالتجاء السياسي، من مراكز الحدود أو أية سلطة حاكمة من سلطات الحكومة في البلاد؛ المختصة عن شخصيته وهويته لاتخاذ الإجراءات اللازمة نحو معاملته بموجب النظام، الأحوال لا يجوز دخول الأجنبي أو خروجه إلا بإذن من الجهة المختصة بمراقبة الأجانب، بالتأشيرة على جواز السفر أو الوثيقة أو بإذن رسمي مكتوب. وجواز السفر هو وثيقة تمنحها السلطة الوطنية المختصة في الدولة تثبت بمقتضاها هوية الشخص، : مقرر القانون الدولي الخاص هذه المرحلة تبدأ بعد الدخول المشروع لأراضي المملكة ونظمت هذه المرحلة المادة الخامسة من نظام الإقامة لعام على كل أجنبي يصرح له بالدخول إلى المملكة بالطرق المشروعة المنصوص عليها والثالثة أن يقدموا لممثليات الحكومة في الخارج قبل سفره، وصوله إلى البلاد علاوة على البيانات الموضحة في جواز سفره الإيضاحات التالية: المال الذي يحمله ساعة دخوله نقدا أو شيكات. تي ستمده بالمال في حالة عجزه عن الإنفاق على نفسه في المملكة. كفيله على تعهداته والتزاماته وضمان ترحيله حالة لزوم سفره أو المتعاقد معه من أصحاب الأعمال أو الشركات (و في حالة عجزه عن الكفيل) يكلف دفع رصيد من المال يعادل تكاليف إعادته للجهة التي تأشّر جوازه من ها لآخر مرة مع أخذ تعهد منه بالحضور لدى مكتب مراقبة عنوانه في ميناء أو بلد الوصول. الجهة التي سيواصل سفره إليها وعنوانه فيها. وعليه أن يقدم كذلك في مدة أقصاها ثلاثة أيام: ثلاث صور شمسية أو بصمة إبهامه على الاستثمارات الحدود أو الداخل التي لا يوجد فيها مصورون، : مقرر القانون الدولي الخاص تعهد مكتوب بأن يُشعر الجهة المختصة بمراقبة الأجانب بالحضور شخصيا عن الجهة التي سينتقل إليها في المملكة وعنوانه فيها وواسطة الانتقال، وذلك قبل سفره بثمان وأربعين ساعة العمل الرسمي أن يبرق إلى الجهة المختصة بسفره وبعنوانه في الجهة التي سيسافر إليها، ل إليه بجوازه وأوراقه وعليه في جميع الأحوال أن يتقدم للجهة المختصة في البلد الذي ينتق الرسمية المثبتة لهويته في مدة لا تزيد على ثمان وأربعين ساعة من ساعة الوصول. تجري الدول دون استثناء على حرمان الأجنبي من الحقوق السياسية التي تقتصر على مواطنيها كحق تولي المناصب العامة والانتخاب والترشيح للمناصب الس الحقوق والحريات العامة . أيضا تسير الدول على الاعتراف للأجانب في إقليمها بالحقوق والحر السكن والتنقل والفكر والعقيدة ومباشرة الشعائ قوانين البلد بالنسبة للمواطنين وغيرهم. أيضا تسير الدول على إتاحة الفرصة للأجانب بالانتفاع بخدمات المرافق العامة كالمواصلات والقضاء : مقرر القانون الدولي الخاص تستقر النظم، ومن بينها المملكة العربية السعودية، المسلحة والأجهزة الأمنية بصورة عامة على المواطنين دون الأجانب، الأخرى على رعاياها ولو في ال خارج. أما من ناحية الضرائب، والمالي فإن الأجانب يلتزمون بدفع ما يستحق عليهم من ضرائب، مباشرة أم غير مباشرة، الأنظمة السعودية الخاصة بالضرائب تعفي من الضرائب الدخل الذي يحققه الأجانب من عملهم ودية الخاصة والعامة (سلامة) الحقوق الخاصة التي يتمتع بها الجّانب: يتمتع الأجانب في المملكة العربية السعودية بحقوق الأسرة لكن بشرط مراعاة قواعد الشريعة الإسلامية، الزواج بمسلمة في أي عدم مخالفة أحكامها باعتبارها دستور الدولة، الإسلامية، ويجوز للأجانب تملك المنقول في المملكة، المرخص لها بمزاولة نشاطها في المملكة العربية السعودية طبقا لنظام استثمار رأس المال الأجنبي وتملك العقار اللازم لمزاولة نشاطها في حدود خروج الأجنبي من المملكة العربية السعودية: الأصل أن إقامة الأجنبي على إقليم الدولة تخضع لسلطات الدولة التي يقيم بها وتقديرها، الأجنبي إقليم الدولة التي يقيم بها بإرادته وهو ما يسمى الرحيل الإرادي، أو بالطرّد والإبعاد. ومغادرة الأجنبي للمملكة العربية السعودية يجب أن تكون بجواز سفر، في حالة الخروج النهائي وحسب ما يقرره نظام الإقامة ويؤشّر على الجواز بالخروج النهائي، ا الخروج المؤقت فيكون لفترة لا تجاوز الستة أشهر؛ هو إجراء قانوني تستطيع بمقتضاه السلطة العامة المختصة إخراج الأجنبي من إقليم الدولة، دخله بطريق غير مشروع، أو امتنع عن تقديم ما تستلزمه السلطات كي تكون إقامته مشروعة، تقاعس عن مغادرة البلاد بعد انتهاء إقامته بها، الذي يقيم بها، إذا قدرت أن بقاءه على إقليمها يهدد الأسس التي يقوم عليها النظام العام، الداخلي أو الخارجي أو يشكل خطرا على نظامها السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي فيبعد خارج : مقرر القانون الدولي

الخاص : هو تحديد ما للأجنبي في الدولة التي يُقيم بها ما له من حقوق وما عليه من التزامات : هو من لا يتمتع بالصفة الوطنية ديارهم من غير المسلمين على أساس أن يدفع الجزية، على المسلمين وعليه ما عليهم من التزامات. هو من ينتمي إلى دولة أجنبية (دار الحرب) ويوجد بين المسلمين ويعيش على أساس عقد الأمان لفترة مؤقتة وهو الأجنبي بالمفهوم الحديث. اكتب بحثاً مصغراً تناول فيه شروط مشروعية دخول الأجنبي للمملكة العربية السعودية قُم بالاطلاع على مقطع فيديو متعلق بموضوع الوحدة ولخَص ما استفدته منه وألقه على زملائك : مقرر القانون الدولي الخاص المنافذ الرسمية الحالة: الاستفادة من حقوق الجانب تتطلب الدخول للمملكة من (محمد علي) مواطن سوداني يقيم بمدينة سواكن، ب الصيد ودون جواز سفر، أثناء تجوله في الصحراء وجد رجلا سعوديا فقام بأخذه ليعمل معه راعيا لأغنامه وعمل (محمد علي) مع المواطن السعودي خمس سنوات، وعندما طالب (محمد علي) بأمواله رفض السعودي تسليمه أجره. لجأ إليك أحد أقباء (محمد علي) المقيم بصورة سليمة بالملكة بوصفك محاميا للاستفسار حول حق (محمد علي) في إقامة دعوى قضائية ضد السعودي الذي عمل معه. حتى يستفيد أي أجنبي من الخدمات التي تقدمها الحكومة في المملكة العربية السعودية يجب أن يكون الأجنبي حاصلا على رخصة إقامة سليمة بالمملكة، ن (محمد علي) لم يدخل المملكة بطريقة سليمة وذلك عبر أحد المنافذ الواردة في المادة الثالثة من نظام الإقامة لعام هـ فلا يمكن أن يتقدم للقضاء بدعواه، لهذا يفقد (محمد علي) حقه لعدم شرعية وجوده بالمملكة. علم الطالب ومعرفته تتمثل في: ذكر الاعتبارات التي تضعها الدولة في الاعتبار عند تنظيم وضع الأجانب. ذكر المبادئ التي تحكم معاملة الأجانب. بيان حقوق والتزامات الأجانب بالمملكة. : مقرر القانون الدولي الخاص السؤال الأول: اختر الإجابة . الأجنبي عن الدولة هو من: الخيار الأول والخيار الثاني. تحديد ما للأجنبي في الدولة التي يُقيم بها من حقوق وما عليه من التزامات يعني بيان: . مؤتمر معاملة الجانب عقد في باريس عام: : مقرر القانون الدولي الخاص . لَ يعد دخول الأجنبي للمملكة نظاميا إلَ بعد استيفاء الشروط والإجراءات المنصوص بها في: نظام الجنسية العربية السعودية. نظام الإقامة بالمملكة العربية السعودية. نظام الموانئ البحرية للمملكة العربية السعودية. لُن: . المعاملة بالمثل في صورة التعامل الدبلوماسي تكتسب قدرا كبيرا من الإلزام؛ الدول المتعاقدة لها التزامات دولية. الدول المتعاقدة لا تستطيع الإخلال بالتزاماتها. الدول المتعاقدة دول حليفة. السؤال الثاني: ضع علامة أمام الإجابة الصحيحة وعلامة () تقتضي طبيعة الأمور عدم التسوية بين الوطني والأجنبي في الحقوق والالتزامات، مركز الأجنبي أقل شأنًا من مركز الوطني. من الاعتبارات التي يجب أن يراعيها المنظم عند وضع تنظيم مركز الأجانب الاعتبار الاقتصادي فقد تحتاج الدولة إلى خبراء في عدة مجالات. القانون الدولي ليس بمصدر اختصاص الدولة في تنظيم معاملة الأجانب على إقليمها. لكل شخص الحق في الاعتراف بشخصيته القانونية إلا في دولته. الحد الأدنى من الحقوق مقتضاه أن هنالك حداً أقصى من الحقوق والرخص القانونية يتعين اء على حرمان الأجنبي من الحقوق الاقتصادية. : مقرر القانون الدولي الخاص السؤال الثالث: املأ الفراغات بالكلمة المناسبة فيما يلي: الحقوق والواجبات التي تثبت للأجنبي دون البحث في المسائل المتعلقة بمزاولة هذه الحقوق. و القانون الدولي ه الدولة في تنظيم معاملة الأجانب على إقليمها. تستقر النظم، ومن بينها المملكة العربية السعودية، . والأجهزة الأمنية بصورة عامة على جواز السفر هو وثيقة تمن إخراج الأجنبي من إقليم الدولة، يتمتع الأجانب في المملكة العربية السعود . ية بحقوق الأسرة لكن بشرط مراعاة تحدث عن مبدأ التشبيه بالوطنيين السؤال الخامس: ميز بين الأجنبي وعديم الجنسية واللاجئ السياسي : مقرر القانون الدولي الخاص الفكر الجامعي، (خالد، هشام، القانون الدولي الخاص، رياض، فؤاد عبد المنعم، الجنسية ومركز الأجانب في القانون المصري المقارن، الناشر (بدون)، سلامة، أحمد عبد الكريم، القانون الدولي الخاص السعودي، الناشر مكتبة الرشد، شوقي، بدر الدين عبد المنعم، الخاص، الناشر مكتبة الخدمات الحديثة، القاسم، عبد الرحمن عبد العزيز، في النظام السعودي، الناشر مطبعة السعادة، نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة. <http://www.mci.gov>. موقع ملتقى أهل الحديث: <http://www.ahlalhdeeth>. القانون الدولي الخاص وأحكامه في الشريعة الإسلامية وتطبيقه في النظام ال سعودي، د. الرحمن عبد العزيز القاسم، الناشر مطبعة السعادة،